واقع كهرباء العاصمة عدن خلال عقد من الزمان..

ماض مشرق وحاضر مظلم ومستقبل يكتنفه الغموض..!

الأمناء/ خاص:

الكهرباء هي المشكلة التي تُؤرق حياة المواطنـين في الجنوب، وهي الكابوس الذي يسـكن كل منزل من منازل المواطنـين الذين لا حول لهم ولا قـوة، وأصبحت مشـكلة التيار الكهربـائي من المشـاكل والقضايا الشائكة التي عانت وما زالت تعاني منها العاصمة عدن والجنوب بشكل عام خلال الثلاثين السنة الماضية.

ماضي كهرباء عدن المنير

وفقًا للوثائـق المتوارثة المقيدة بالتأريخ، فقد كانـت بدايات دخول الكهرباء إلى عدن في العام 1926م، عبر المستعمر البريطاني آنذاك، حيث أنشـئت محطة بخاريـة بطاقة 3 ميجاوات، لسد احتياجات قواعدها العسكرية الاسـتعمارية ومناطق سيطرتها من التيار، ثم أحدثت بعض التوسعات فيها، وأتبعتها بتأسيس محطـة حجيـف البخارية وبعض المحطات الصغيرة الأخرى التي أوفت نسبيا باحتياجات السكان حينها.

عقب رحيل المسـتعمر البريطاني وتحقيق الاسـتقلال وإعـلان الدولة الجنوبيـة، وتحديـدًا في العـام 1975م، تم إنشاء محطة خورمكسر الكهربائية بقـدرة 25 م. وات، والتي توسـعت لاحقًا بقدرة إضافية 16 م. وات.

نظرا للتوسع السكاني والمعماري وكثرة المصانع والمؤسسات الإنتاجية والتجارية، أعلنت السـلطات المحلية بالعاصمة عدن في العـام 1982م إنشاء محطة المنصـورة بقدرة 65 م.وات، تلاهـا بناء محطة الحسـوة "الكهروحرارية" في نهاية ثمانينيات القـرن المـاضي وبقـدرة توليدية بلغـت 166 م.وات، الأمر الذي حقق اكتفاءً ذاتيًا وطفـرة بالغة في التيار الكهربائي بالعاصمة عدن، اسـتمرت حتى مطلع التسعينيات وتحديدا عقب إعلان الوحدة الاندماجية المشـؤومة مع نظـام صنعاء، والتـي بدأت فيه مرحلة التدمير الممنهج لتلك المؤسسة العملاقة شـأنها في ذلك شأن كل ما هو جميل وعظيم صنعه أبناء الجنوب وبات هباءً منثورًا.

عقـب الغـزو الشـمالي لأرض الجنوب، وسـيطرة القـوات اليمنية الغازية على مقدرات الدولة الجنوبية، بدأ نظام صنعاء العفاشي الإخواني بعملية وضع اليد على المؤسسات في الجنوب وتحويلهـا لصالحه ولصالح شعبه في الشـمال وفرض سيطرته عليها بقبضة من حديد.

كانـت مؤسـسة الكهرباء في العاصمـة عـدن إحـدى أهـم تلك المؤسسات الخدمية التي تسلط عليها نظام صنعاء وقام بنقل آليات التحكم فيها من العاصمة عـدن إلى صنعاء اليمنية وأعاد توزيع الطاقة الموجودة على كل محافظات الشـمال، واكتفى خلال فترة حكمه بما هو موجود من محطات الكهربـاء في الجنوب، ولم يقم بتأسـيس أو إنشـاء أي محطة جديدة، بل قـام بتخريـب وإهمال صيانة الموجـود منها بقصد تدميرها والقضاء عليها.

عاش شعب الجنوب حالة الحرب المسـتمرة والمتتالية منذ العام 1994م وازداد سـعيرها أكثر ما بـين العام 2012م ـــ 2022م وأصبحت تلك الأعـوام مليئة بالحـروب الرخيصة والدنيئـة وظهر ما يعـرف بـ«حرب الخدمات القذرة» وتكـررت الأزمات التي يفتعلها نظـام الاحتلال اليمني وحاشـيته وأجهز على ما تبقى من البنـى التحتية والمرافـق الحكومية والمؤسسات الاقتصادية، وجعل أبناء الجنوب يذوقون أبشع أساليب التنكيل والتجويـع والاسـتبداد والإخضاع لتركيعهم والخنوع لأوامرهم.

تسلسل دراماتيكي كارثي مفتعل في أزمة الكهرباء

خلال السـنوات العـشر الأخيرة «2012 ـــ 2022» ومع اندلاع ما يعرف بثـورات الربيع العـربي، بدأت قوى الاحتلال اليمني بالتلويح باسـتخدام ورقـة حـرب الخدمات ضد شـعب الجنوب والعاصمة عدن خاصة، وعلى رأس تلك الحـروب الخدماتية القذرة «تعطيل خدمة الكهرباء».

في مطلـع العـام 2012م، بدأت أولى مراحل السرطـان الخبيث الذي دب في جسـد المؤسـسة العامـة للكهربـاء بالعاصمـة عـدن، حيث تعرضت للعديد من أعـمال التخريب والتعطيل وإهـمال خدمات الصيانة وتوقيف مخصصـات الوقود وسرقة أموال الإيرادات، وتفشي الفسـاد في أروقة أقسـام المؤسسة بشكل كبير، وللأمانة ورغم أن تلـك الفترة كانت بداية لظهور علامـات وأعراض الداء الذي سيسـتشري لاحقا في جسـد المؤسسـة، إلا أنها كانت نسبيا تشكل حالة أفضل مـن الانهيار الكبير الذي سيتوالى تباعا ولاحقا.

خلال غزو المليشيات الحوثعفاشية البربري لأرض الجنوب، تعرضت البنية التحتيـة في العاصمة عـدن لتدمير شبه كامل، حيث استهدفت المليشيات الغازية بالقصف الصاروخي والمدفعي معظـم محطـات توليـد الكهرباء وخطوط نقل التيار، وتراجعت عملية توليد الطاقة إلى أدنى مستوى.

ومع انطلاقة عاصفة الحزم وبدء العمليات العسكرية لتحرير العاصمة عدن وبمساعدة الأشقاء العرب، وعلى رأسـهم المملكة العربية السـعودية ودولة الإمارات العربيـة المتحدة، تم إعادة إصلاح ما يمكـن إصلاحه من خطوط نقل التيـار وصيانة وترميم محطات التوليد والمحطات التحويلية، وبذل المحافظ الشـهيد اللواء جعفر محمد سـعد جهدًا كبـيرًا في إعادة التيار الكهربائي تدريجيًا لعموم أحياء ومناطق مديريات العاصمة عدن.

خلال فترة تولي اللواء/ عيدروس قاسـم الزُبيدي قيادة السلطة المحلية في العاصمـة عدن، خلفًا للشـهيد جعفـر، كشرت قوى الـشر الحاقدة عـلى الجنوب وأهلـه أنيابها، وبدأت مخططاتهـا الجهنمية العدوانية ضد شـعب الجنوب، حيث لم تكن خدمة الكهرباء بمنأى عن تلك الحرب القذرة.

ورغم الجهـود الكبيرة التي بذلها المحافـظ الزُبيدي حينهـا، بالتعاون والتنسـيق المشـترك مع الأشـقاء في دولـة الإمارات العربيـة المتحدة، والتي أسهمت بشـكل كبير جداً في التخفيف من معاناة السـكان، إلا أن سياسـة الإذلال والخنوع التي تتبعها القوى المتطرفة المسـيطرة على قرار الشرعية واصلت اسـتخدام أساليبها القذرة وأوعـزت إلى أدواتها الرخيصة وخلاياها الفاسـدة المندسة في قلب المؤسسة باستئناف أعمالها التخريبية الخبيثـة وافتعال المشـاكل لتعطيل خدمة الكهرباء.

وفي عهد المحافظ أحمد سـالمين ربيـع، حدّث ولا حـرج، فقد ازدادت خدمة الكهرباء سوءًا وتدهورًا بشكل كبير جداً حد الانهيار، في ظل إهمال السـلطة المحلية وحكومة الشرعية وتقاعسـها عن أداء واجبها وتحمل مسؤوليتها تجاه المواطن.

حيـث انتشر لوبي الفسـاد وبدأ ينهش بقوة في جسـد المؤسـسات والدوائر الحكومية ومنها مؤسـسة الكهربـاء المنهكة أصـلاً، وتعاونت القوى الفاسـدة وبطريقة ممنهجة عـلى إنهاك الشـعب الجنوبي، وكان أكثر تركيزها على العاصمة عدن على وجه الخصوص.

مع إعلان قيام المجلس الانتقالي الجنوبي، حامل قضية شعب الجنوب وإجراءاتـه الرادعة ضـد المتلاعبين والمعطلـين لخدمـات المواطنـين، وتعاون وإسناد من القيادة السياسية للمجلس الانتقـالي وأجهزته الأمنية والعسكرية، ومن خـلال خلق علاقات تعاون وشراكة حقيقية مع الأشـقاء في قيـادة دول التحالـف العـربي، اسـتطاع أن يعيد تصويب جانب كبير من تلك الاختـلالات المتراكمة وإعادة ترتيب الكثير من الأمور في مؤسسة الكهرباء.

أعلن الرئيس هادي إنشاء محطة كهرباء عدن الجديدة "جنرال إلكتريك" بقدرة 264 ميجا، ولكنها وحتى لا تشذ عن قاعدة الاستهداف الممنهج لشعب الجنوب، فلم تبعث نورًا حتى اللحظة.

اسـتبشر أبناء الجنوب، وخاصة سـكان العاصمة، خيرًا عقب صدور قرار تعيين الأمين العام لهيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي، الأسـتاذ أحمد حامد لملـس، محافظًا للعاصمة عدن.

واجـه المحافظ لملـس، في بداية توليه مهامه قيادة السـلطة المحلية، صعوبات كثـيرة في الجانب الخدمي وخاصة الكهرباء، وأمعنت قوى الشر والفسـاد في اختلاق الأزمات، فتارة تعطيل الصيانة وخروج المحطات عن الخدمة، وتارة نفـاد الوقود، وتارات عدة إيقاف خدمات الطاقة المشـتراة وعدم سداد مستحقاتها، وسط عدم مبـالاة ولا اكتراث مـن قبل حكومة الشرعية تجاه ذلك، الأمر الذي أدى إلى تراجع الطاقة التوليدية وظلت تترنح ما بـين 200 إلى 230 ميجاوات في الوقت الذي وصـل احتياج العاصمة عدن من أحمال الطاقة إلى قرابة 600 ميجاوات.

إلا أنـه وبفضل حنكـة المحافظ لملـس الإداريـة وقراراتـه الصائبة وإجراءاتـه الرادعة ضـد المتلاعبين والمعطلـين لخدمـات المواطنـين، وتعاون وإسناد من القيادة السياسية للمجلس الانتقـالي وأجهزته الأمنية والعسكرية، ومن خـلال خلق علاقات تعاون وشراكة حقيقية مع الأشـقاء في قيـادة دول التحالـف العـربي، اسـتطاع أن يعيد تصويب جانب كبير من تلك الاختـلالات المتراكمة وإعادة ترتيب الكثير من الأمور في مؤسسة الكهرباء.

21 يوليو 2018م

أولى تلـك الترتيبات التي وجه بها المحافـظ لملس، إقالـة إدارة الكهرباء التي لم تكـن على مسـتوى مقبول من الكفـاءة والنزاهة والمسـؤولية، وشاب فترة إدارتها الكثير من الإرباك والتعطيل، وفاحت روائح الفسـاد من أروقتها المظلمة.

في الـ 26 من شهر مايو 2021م، أصـدر محافظ العاصمـة عدن أحمد حامد عددًا مـن القرارات التي وصفت بالتصحيحية لوضع مؤسسة الكهرباء، كان أبرزهـا تكليف المهندس الشـاب سـالم الوليدي مديراً عامًا للمؤسسة خلفًا لمجيب الشعبي الذي تجاوزت فترة إدارة للمؤسسة أكثر من الستة سنوات.

قرار إقالة الشـعبي أثلج صدور الكثـير من سـكان العاصمـة عدن والمناطق المجاورة واستبشر المواطنون خـيرا بتعيـين الوليدي المشـهود له بالكفاءة والنزاهة، وبدأت المؤسسـة مع إدارته تستعيد عافيتها وبدأ المواطن يلمس تحسـنًا تدريجيا ملحوظًا في خدمات الكهرباء.

يواجه المدير الوليـدي اليوم تركة ثقيلة وتحديًا كبيرًا في إدارة مؤسسة الكهربـاء بالعاصمة عـدن التي بات يطلق عليها الثقب الأسـود بسـبب الفسـاد الكبير الـذي نخـر إدارتها السـابقة، وتسـبب في قلـة التوليد بالمنظومـة وتوقف بعـض المحطات الحكومية عن الخدمة وتهالكها وعدم وجود رقابة على إجراءات الصيانة التي تتم للمحطات والتوربينات والمولدات، الأمر الذي سيضعه أمام امتحان صعب ومهم جـداً لإثبات وجوده وانتشـال المؤسـسة من أوضاعها المتردية، وهو ما يتطلب تضافر الجهود من الجميع كونها مسؤولية مشـتركة يتقاسمها كل من الحكومة ومؤسسـة الكهرباء العامـة ومؤسسـة كهربـاء عدن والسـلطة المحلية والعمال والموظفين والمشتركين.

رؤى المعالجات والحلول من وجهات نظر مختلفة

وحتى تكتمل الصورة التحليلية عن "الحاضر المقلق" والمستقبل "المجهول" لكهرباء العاصمة عـدن، ومقترحات الحلـول والمعالجات من "وجهات نظر شخصية مختلفة"، أخذنـا في هذا "الاسـتطلاع الموضوعـي" آراء عدد من المواطنـين والكتّـاب والمثقفين والإعلاميين وخرجنا بالحصيلة الآتية:

يقول الإعلامـي علي الديـاني: "إن مشـكلة الكهربـاء في العاصمة عدن تحمل الكثير من الأبعاد السياسـية، فقد اسـتغلت في هذا الاتجاه كورقة ضغط لتنفيذ أجندات لأطراف نافذة في السلطة الحاكمة وخاصة في السنوات العشر الأخـيرة، وكمواطـن أرى أنه يمكن حل خدمة الكهرباء ولكن هناك عصابة الفساد لا تريد ذلك بحكم أنها مستفيدة من خلق هذه الأزمة".

ويـرى الديـاني أن "حـل أزمة الكهربـاء تتمثـل في تجفيف منابع الفساد في السلطة العليا وفي مؤسسة الكهرباء، وهي المعرقل الوحيد لتطوير وتحسين الخدمة الكهربائية، ثم العمل عـلى صيانـة المحطـات الكهربائية الموجودة وتوفير لها قطـع الصيانة وتشغيل المهندسـين الأكفاء وتوفير الوقود اللازم لتشـغيلها والعمل على دراسة إمكانية إيجاد محطات شمسية أو تعمل بالرياح أو أي محطات مناسبة لا تسـتهلك الوقود الأحفـوري، وهذا ما يخفف من تلوث البيئة".

المواطن حلمي بن سبعة لم يستبعد أن تكون مشكلة الكهرباء ورقة ضغط تسـتخدمها بعض القـوى المعادية لقضية شـعب الجنوب لتحقيق مآرب سياسـية تخدم مصالحها التسلطية، حيث قال: "في العشر السنوات الماضية شهدت خدمة الكهرباء تراجعا واضحا ما بين ثابـت في نصف المرحلة الأولى وانهيار تدريجيا في الخمس السنوات الأخيرة".

ويرجع ابن سبعة ذلك الثبات الأول إلى أن السـلطات حينها كانت تحاول إقنـاع المواطن بأنها الأجـدر بالحكم عن طريق محاولة تحسـين الخدمات وإبقائها ثابتة ومستمرة، ومنها خدمة الكهرباء، وبالتـالي تعطيل الدعوات التي كان تنادي بهـا جماعة الإخوان لتغيير النظام وإسقاطه وقوى الحراك الجـنوبي المنادية باسـتعادة الدولة الجنوبية.

ويرجـع ابـن سـبعة الانهيار التدريجـي لمنظومـة الكهربـاء إلى سـببين أولهما، صعود أقطاب الفساد لسدة الحكم، والعبث العشوائي بالمال العام والسـماح للفسدة في مؤسسة الكهربـاء بالتصرف وفـق المصلحة الخاصة.

والسـبب الثاني القرار السياسي الخارجي الهـادف إلى إيصال الناس الحلـول والمعالجات من "وجهات نظر شخصية مختلفة"، أخذنـا في هذا "الاسـتطلاع الموضوعـي" آراء عدد من المواطنـين والكتّـاب والمثقفين والإعلاميين وخرجنا بالحصيلة الآتية:

يقول الإعلامـي علي الديـاني: "إن مشـكلة الكهربـاء في العاصمة عدن تحمل الكثير من الأبعاد السياسـية، فقد اسـتغلت في هذا الاتجاه كورقة ضغط لتنفيذ أجندات لأطراف نافذة في السلطة الحاكمة وخاصة في السنوات العشر الأخـيرة، وكمواطـن أرى أنه يمكن حل خدمة الكهرباء ولكن هناك عصابة الفساد لا تريد ذلك بحكم أنها مستفيدة من خلق هذه الأزمة".

ويـرى الديـاني أن "حـل أزمة الكهربـاء تتمثـل في تجفيف منابع الفساد في السلطة العليا وفي مؤسسة الكهرباء، وهي المعرقل الوحيد لتطوير وتحسين الخدمة الكهربائية، ثم العمل عـلى صيانـة المحطـات الكهربائية الموجودة وتوفير لها قطـع الصيانة وتشغيل المهندسـين الأكفاء وتوفير الوقود اللازم لتشـغيلها والعمل على دراسة إمكانية إيجاد محطات شمسية أو تعمل بالرياح أو أي محطات مناسبة لا تسـتهلك الوقود الأحفـوري، وهذا يخفف من تلوث البيئة".

المواطن حلمي بن سبعة لم يستبعد أن تكون مشكلة الكهرباء ورقة ضغط تسـتخدمها بعض القـوى المعادية لقضية شـعب الجنوب لتحقيق مآرب سياسـية تخدم مصالحها التسلطية، حيث قال: "في العشر السنوات الماضية شهدت خدمة الكهرباء تراجعا واضحا ما بين ثابـت في نصف المرحلة الأولى وانهيار تدريجيا في الخمس السنوات الأخيرة".

ويرجع ابن سبعة ذلك الثبات الأول إلى أن السـلطات حينها كانت تحاول إقنـاع المواطن بأنها الأجـدر بالحكم عن طريق محاولة تحسـين الخدمات وإبقائها ثابتة ومستمرة، ومنها خدمة الكهرباء، وبالتـالي تعطيل الدعوات التي كان تنادي بهـا جماعة الإخوان لتغيير النظام وإسقاطه وقوى الحراك الجـنوبي المنادية باسـتعادة الدولة الجنوبية.

ويرجـع ابـن سـبعة الانهيار التدريجـي لمنظومـة الكهربـاء إلى سـببين أولهما، صعود أقطاب الفساد لسدة الحكم، والعبث العشوائي بالمال العام والسـماح للفسدة في مؤسسة الكهربـاء بالتصرف وفـق المصلحة الخاصة.

والسـبب الثاني القرار السياسي الخارجي الهـادف إلى إيصال الناس الحلـول والمعالجات من "وجهات نظر شخصية مختلفة"، أخذنـا في هذا "الاسـتطلاع الموضوعـي" آراء عدد من المواطنـين والكتّـاب والمثقفين والإعلاميين وخرجنا بالحصيلة الآتية:

يقول الإعلامـي علي الديـاني: "إن مشـكلة الكهربـاء في العاصمة عدن تحمل الكثير من الأبعاد السياسـية، فقد اسـتغلت في هذا الاتجاه كورقة ضغط لتنفيذ أجندات لأطراف نافذة في السلطة الحاكمة وخاصة في السنوات العشر الأخـيرة، وكمواطـن أرى أنه يمكن حل خدمة الكهرباء ولكن هناك عصابة الفساد لا تريد ذلك بحكم أنها مستفيدة من خلق هذه الأزمة".

ويـرى الديـاني أن "حـل أزمة الكهربـاء تتمثـل في تجفيف منابع الفساد في السلطة العليا وفي مؤسسة الكهرباء، وهي المعرقل الوحيد لتطوير وتحسين الخدمة الكهربائية، ثم العمل عـلى صيانـة المحطـات الكهربائية الموجودة وتوفير لها قطـع الصيانة وتشغيل المهندسـين الأكفاء وتوفير الوقود اللازم لتشـغيلها والعمل على دراسة إمكانية إيجاد محطات شمسية أو تعمل بالرياح أو أي محطات مناسبة لا تسـتهلك الوقود الأحفـوري، وهذا ما يخفف من تلوث البيئة".

المواطن حلمي بن سبعة لم يستبعد أن تكون مشكلة الكهرباء ورقة ضغط تسـتخدمها بعض القـوى المعادية لقضية شـعب الجنوب لتحقيق مآرب سياسـية تخدم مصالحها التسلطية، حيث قال: "في العشر السنوات الماضية شهدت خدمة الكهرباء تراجعا واضحا ما بين ثابـت في نصف المرحلة الأولى وانهيار تدريجيا في الخمس السنوات الأخيرة".

ويرجع ابن سبعة ذلك الثبات الأول إلى أن السـلطات حينها كانت تحاول إقنـاع المواطن بأنها الأجـدر بالحكم عن طريق محاولة تحسـين الخدمات وإبقائها ثابتة ومستمرة، ومنها خدمة الكهرباء، وبالتـالي تعطيل الدعوات التي كان تنادي بهـا جماعة الإخوان لتغيير النظام وإسقاطه وقوى الحراك الجـنوبي المنادية باسـتعادة الدولة الجنوبية.

ويرجـع ابـن سـبعة الانهيار التدريجـي لمنظومـة الكهربـاء إلى سـببين أولهما، صعود أقطاب الفساد لسدة الحكم، والعبث العشوائي بالمال العام والسـماح للفسدة في مؤسسة الكهربـاء بالتصرف وفـق المصلحة الخاصة.

والسـبب الثاني القرار السياسي الخارجي الهـادف إلى إيصال الناس الحلـول والمعالجات من "وجهات نظر شخصية مختلفة"، أخذنـا في هذا "الاسـتطلاع الموضوعـي" آراء عدد من المواطنـين والكتّـاب والمثقفين والإعلاميين وخرجنا بالحصيلة الآتية:

يقول الإعلامـي علي الديـاني: "إن مشـكلة الكهربـاء في العاصمة عدن تحمل الكثير من الأبعاد السياسـية، فقد اسـتغلت في هذا الاتجاه كورقة ضغط لتنفيذ أجندات لأطراف نافذة في السلطة الحاكمة وخاصة في السنوات العشر الأخـيرة، وكمواطـن أرى أنه يمكن حل خدمة الكهرباء ولكن هناك عصابة الفساد لا تريد ذلك بحكم أنها مستفيدة من خلق هذه الأزمة".

ويـرى الديـاني أن "حـل أزمة الكهربـاء تتمثـل في تجفيف منابع الفساد في السلطة العليا وفي مؤسسة الكهرباء، وهي المعرقل الوحيد لتطوير وتحسين الخدمة الكهربائية، ثم العمل عـلى صيانـة المحطـات الكهربائية الموجودة وتوفير لها قطـع الصيانة وتشغيل المهندسـين الأكفاء وتوفير الوقود اللازم لتشـغيلها والعمل على دراسة إمكانية إيجاد محطات شمسية أو تعمل بالرياح أو أي محطات مناسبة لا تسـتهلك الوقود الأحفـوري، وهذا

يأمل الدكتور إيهـاب عبد القادر، استشاري إدارة وتدريب ورئيس مركز عدن الوطني للدراسـات الاستراتيجية والبحوث الاجتماعية، أن تكون الفترة السابقة كافية لإيجاد مفاتيح الحلول والمعالجات أن لم تكن شـاملة وكاملة في هذا المضمار الشـائك والمعقد جداً وهو ملف الخدمات العامة.

ويشير عبدالقادر أن ملف الخدمات العامة برمته ومنها الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، ملف سياسي بامتياز لا تريد قـوى متنفذة محلية وخارجية أن يحل في الوقت الراهن، ويسـتخدم هـذا الملف كنوع من أنـواع جديد من الحروب لتركيع شعوب ودول كخصوم وللحصول على مكاسب لصالح الجهة التي تريد ذلك في هذا البلد أو ذاك.

فالكهربـاء ومثلها المياه والصرف الصحي وبقية أنـواع الخدمات العامة تمثـل بلغـة الحروب سـلاح خطير وضعت أسسه حكومـة عبدالقادر باجمال رئيس الـوزراء اليمني وقتها في حرب صيف 94، واستطاع الشمال اليمني غزو وإخضاع الجنوب، وبدأت مسلسـل الترهيب والترغيب في هذا الملف على مـدى الأنظمة التي تداولت بعـد باجمال، وبـدأت بالتالي إن جاز لنا التعبير لن نقول منـذ الغزو الأول للجنـوب في 94، بل سـنقول خلال العشر السنوات الماضي والتي اشتدت معاناة الشـعب الجنوبي من هذا الملف وتعددت أسـبابه وكلها واهية وغير منطقية، والمراكز على أسـاس سوء إدارة وإهدار المال العام وقدم للمحطة الكهروحرارية والخ، الأمر الذي شـكّل ضغطا نفسـيا كبير وهاجسـا مقلقا للشعب المعتمد كثيرا من فترة الوجود البريطاني في عدن ومناطق المحميات الشرقية والغربية، أو ما سميت لاحقا بجمهورية اليمن الديمقراطية، فهناك بحق بون شاسع بين الحقبة السابقة والحالية التي نعيشـها أيامنا هذه ولا مقارنة في ذلك.

ويتابـع د. السـقاف: "كمواطن أتمنى أن تكون هنـاك خطوات عملية تنفيذيـة جادة من قبـل صناع القرار الجنوبي واسـتكمال مرحلـة التحرر الثـوري وبنـاء مؤسـسات الدولة الجنوبيـة الاتحاديـة الفيدرالية التي سـتمكن أبناء أقاليم الدولة الجنوبية من بناء وتعزيـز قدرات أقاليمها ومن خلال ممثليهم وبأنفسـهم مدنياً، وسياسـيا، واجتماعيـاً، واقتصادياً وثقافيا، وبناء مركـز وطني جنوبي اتحادي فيدرالي ولـه فروع في كافة الأقاليم الاتحاديـة الفيدرالية المحلية لإدارة الصراعـات والنزاعات والكوارث محدثـة ومتطـورة لتأمـين مناطق الجنـوب وفـق خطط اسـتراتيجية تنموية طويلة المدى وتجسـيد القوات المسـلحة للقيام بواجباتها الحدودية ضـد أي عدوان خارجـي وأن تتمركز خارج المدن الرئيسـية وفي الضواحي وإعادة انتشـار القـوات الأمنية غير المسـلحة داخل الأقاليم المحلية وتحت إشراف ورعاية وزارة الداخلية والأمن.

فبالنسـبة لملف الخدمات العامة بشـكل عام يحتاج إلى قرار سياسي صارم بأن لا يسـمح لأي كان صفته ودرجتـه العليـا بالدولـة الجنوبية الاتحادية الفيدرالية بالمسـاس بملف الخدمات مـن أصحاب القرار الجنوبي وعـدم اسـتخدام هذا الملـف كملف سـيادي مركزي خدمـاتي يمس حق الناس في الحياة الآمنة والمستقرة وفق الحق والعهد الإنسـاني للأمم المتحدة، وبإعـادة جدولة الهيـاكل التنظيمية للمؤسسات الخدمية بصفة عامة لمنع التسـيير الإداري والعمالـة الفائضة فيها والتي تمت وفـق أهواء قياداتها وترحيـل المتقاعدين للتقاعد، وبالتالي إيجـاد هياكل مالية جديـدة وإيقاف النزيف اليومي للإيـرادات العامة لهذا المؤسسات والبدء بتنمية بناها التحتية فنيا وديمومـة صيانتها الشـهرية والفصلية والسنوية".

لم يذهب الناشـط الجنوبي جمال سـالم بأهرمز بعيدا عما سـبقه من آراء في أن تردي الخدمات بشكل عام، هو نوع مـن الحرب لتركيع شـعبنا للقبول بالحلول المطروحة، هذه الحرب والتجويع ومصـادرة إيرادات الجنوب يتم كل ذلك برعاية دول الرباعية.

ولذلك لا يوجد لدى شعب الجنوب لرفع هـذا الظلم إلا اسـتمرار الهبة الحضرمية للسيطرة على حقول النفط التي تمـد الشرعية بالأمـوال لتركيع ومحاربة شعبنا، وأيضا لدعم الحوثي من تحـت الطاولة، فاسـتمرار ودعم الهبة يكون بقيام هبة في كل محافظة جنوبية.

كل ما سـبق لم يكن عـدا تقديم صـورة موجزة عـن واقـع كهرباء العاصمة عدن خـلال عقد من الزمان (2012م ـــ 2022م) والـذي حاولنا من خلال اسـتطلاعنا الموضوعي هذا توضيـح الامور بكل شـفافية ونقل واجهة الحقائق كما هي، وابراز المشاكل والصعوبات والاسـباب الواقعية لها وكذا رؤية الحلـول والمعالجات لمعظم تلك الاشـكاليات التي تواجه كهرباء العاصمة عدن.